حقوقي: قانون استرداد الأموال المسروقة لم يشمل ملاحقة الأموال المهرّبة إلى كردستان!

أكد الخبير القانوني علي التميمي في حديث لموقع"المطلع" أن: "قانون استرداد الأموال الذي اعلن عنه رئيس الجمهورية عليه ملاحظات كبيرة وكثيرة على مجلس النواب الالتفات اليها قبل تمرير القانون".

ويضيف التميمي ان "مشروع القانون لم يشر باي فقرة من فقراته الى اموال العراق المهربة الى اقليم كردستان او اليه التحري عنها وملاحقتها".

ويفيد التميمي ان "العديد من فقرات القانون مكررة وموجودة في فقرات قوانين عراقية اخرى نافذة مما يعني انتفاء الحاجة اليها وعدم الحاجة الى تكرارها واشغال البرلمان بقوانين مستنسخة ومراجعة فقرات القوانين قبل تمريره من قبل مجلس النواب".